العميري: معهد الاتصالات والملاحة حريص على توفير الكوادر الوطنية المدربة

6

يتضمن 7 نقاط متعلقة بالسياسة العامة للحكومة

استجواب المويزري والعدساني للمبارك من محور واحد بعنوان «العجز في إدارة السلطة التنفيذية»

ربيع سكر

تقدم النائبان شعيب المويزري ورياض العدساني باستجواب مشترك إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

وهو الاستجواب الثاني لسمو الرئيس بعد الاستجواب الأول الذي تقدم به النواب وليد الطبطبائي و محمد المطير ومرزوق الخليفة وتم ادراجه على جدول اعمال جلسة 25 الجاري. ومن المقرر ادراج استجواب المويزري والعدساني على ذات الجلسة لتحديد موعد المناقشة للاستجوابين.

والاستجواب المقدم من النائبين شعيب المويزري ورياض العدساني لسمو رئيس مجلس الوزراء مكون من محور واحد بعنوان: ((العجز في إدارة السلطة التنفيذية))، واشتمل هذا المحور على عدة نقاط ابرزها:

1- برنامج عمل الحكومة والذي كان بعنوان «نحو تنمية مستدامة» واعتمدت فيها أولويات الفترة القادمة، والتي لا تلبي طموح ومتطلبات الشعب 2- بعض الجهات الحكومية قد حققت أرباحا وصلت إلى 20 مليار دينار أي ما يقارب 60 مليار دولار إلا إن هذه الجهات لم ترحل أرباحها المحققة لخزينة الدولة بل احتفظت بها، في المقابل نجد إن الدولة قد أصدرت سندات بقيمة 8 مليار دولار أمريكي 3- العجز عن توفير وظائف للكويتيين العاطلين عن العمل، وعدم مراعات الاختصاصات 4- تعيين قياديين تدور حولهم شبهات فساد وترك آخرين في مناصبهم رغم إحالتهم للنيابة 5-مخالفة المادة 99 من الدستور وعدم الرد على أسئلة النواب. 6- تقديم مشاريع قوانين دون دراسة ومن ثم التراجع عنها بعد إقرارها وإثبات فشلها أو مخالفتها للقوانين والمعاهدات الدولية وتكرار الأخطاء الإجرائية في المراسيم والقرارات. 7- العبث والهدر في الأموال العامة وتراجع الكويت بمؤشرات الفساد العالمية.

ونص الاستجواب كالتالي:

سياسة الحكومة المعمول بها لا تتسم بالفعالية بل قامت بالتوسع في الصرف وبعضها من غير وجه حق مما تسبب بهدر الأموال العامة دون إنجازات حقيقية وهيمن عليها الغموض والعبث وانتشار الفساد وتغلغل في أروقتها، مما تطلب منا تفعيل دورنا الرقابي للنهوض وتحقيق متطلبات وتطلعات الشعب الكويتي والتماس همومهم واحتياجاتهم والعمل على معالجة المخالفات والممارسات وذلك لضمان استقامة النهج الحكومي وتحديد مواطن الخلل لتحقيق التنمية الاقتصادية التي ينشدها المواطن عبر خلق مشروع إصلاحي شامل يحافظ على مقدرات الدولة ويرفع مستوى معيشة الفرد.

لقد قدمت السلطة التنفيذية والذي يرأسها رئيس الوزراء المستجوب برنامج عملها لمجلس الأمة والذي حمل عنوان: (نحو تنمية مستدامة) وقد تم بناء على برنامج عملها الهلامي واستمرار سياسة الحكومة بخفض الدعومات المقدمة للمواطنين دون تنويع مصادر الدخل والإيرادات العامة وكأن تحقيق (التنمية المستدامة) يتم فقط من خلال مس جيب المواطن وجعله شماعه للإخفاقات المتتالية دون معالجة حقيقية لأوجه الصرف والهدر التي تقوم بها السلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء، وكيف لحكومة رئيس الوزراء المستجوب وضع برنامج عملها الذي أطلقت عليه (نحو تنمية مستدامة) وهي تتبع سياسة غير واضحة المعالم لا تكفل استدامة الاقتصاد الوطني، بينما حقيقتها التخبط والتفريط بالمسئولية واستباحة المال العام وعرقلة منظومة إعداد الخطط السنوية، وعلى سبيل الاستشهاد لا الحصر فإن وزارات الدولة والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة تصرف وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات الصادرة من الجهات المختصة وفي الواقع نجدها قد تجاوزت فيما خصص لها من بنود في الميزانيات والاعتمادات المالية.

وكذلك عدم تعاون العديد من الجهات الحكومية مع الجهات الرقابية واستمرار الملاحظات والمخالفات الصارخة في التقارير المعتمدة دون أخذها بالحسبان، وأبرزها المتعلقة بالاستثمارات المليارية (الداخلية والخارجية) والمشاريع والأمور الإدارية والمالية، إنما تلك السياسة ناتجة عن الاهمال سواء كان بقصد أو دون قصد، كما خلقت بيئة خصبة للفساد وغير صالحة للإنتاج، الأمر الذي يوجب مختلف الجهات الحكومية تمكين ديوان المحاسبة والمراقبين الماليين ومراقبي شؤون التوظف من ممارسة اختصاصاتهم والتعاون معهم والعمل على ضمان الحفاظ على المصلحة العامة.

ورغم أن بعض الجهات الحكومية قد حققت أرباحا وصلت إلى 20 مليار دينار أي ما يقارب 60 مليار دولار إلا إن هذه الجهات لم ترحل أرباحها المحققة لخزينة الدولة بل احتفظت بها، في المقابل نجد إن الدولة قد أصدرت سندات بقيمة 8 مليار دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار النفط، إذ أنها متضمنة شريحتين تبلغ قيمة الشريحة الأولى 3.5 مليار دولار لمدة خمس سنوات وتستحق في عام 2022، في حين بلغت قيمة الشريحة الثانية 4.5 مليار دولار لمدة عشر سنوات وتستحق الدفع في عام 2027.

وعلى سبيل الاستشهاد لا الحصر حيث أن استمرار تضخم ارصدة المبالغ المقيدة بحسابي العهد – مبالغ تحت التحصيل، والديون المستحقة للحكومة في العديد من الجهات والتي بغلت جملتها نحو 1.893 مليار دينار كويتي خلال السنوات المالية السابقة بالمخالفة للتعليمات المالية الصادرة في هذا الشأن، وقد أظهرت اعمال الفحص استمرار ارتفاع المديونيات التي قيدت على الافراد والشركات والمؤسسات خلال السنوات المالية السابقة بحسابي العهد – مبالغ تحت التحصيل، والديون المستحقة للحكومة مما يشير لوجود حاجة لتعزيز إجراءات تلك الجهات للعمل على تحصيلها أو تسويتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي تضخم ارصدتها والتي من اهم أسبابها عدم قدرة الجهات الحكومية المعنية على تحصيل مستحقاتها عن تلك المديونيات أولا بأول بالإضافة الى الاستمرار في صرف بعض المبالغ دون وجهة حق ومن ثم قيدها كديون عند اكتشاف عدم صحة صرفها لحين تحصيلها وعدم الالتزام بإتباع الإجراءات المنصوص عليها في التعليمات المالية (قرار مجلس الوزراء رقم 2/215). مما يؤكد غياب المتابعة وعدم انجاز كافة الإجراءات ووضع الضوابط اللازمة لتحصيل تلك الأرصدة.

كما لم تسعى الحكومة لتطوير وتحسين الخدمات ولا تعظيم الإيرادات، حيث أن برنامج عملها لا يواكب التطورات، وسياستها غير متوازنة، وقد قامت بتقليص الدعومات والمساس في جيوب المواطنين بعد أن فشلت في تحقيق الإيرادات من خلال تنويع مصادر الدخل، والذي ادى لارتفاع الأسعار التي أثقلت كاهل الأسرة الكويتية خاصة أصحاب الدخول البسيطة الذين تأثروا بقرار مجلس الوزراء رقم 1349 المتخذ باجتماعه رقم (2013-53/2) المنعقد بتاريخ 2013/10/21 والذي تم فيه تكليف لجنة لإعادة دراسة مختلف أنواع الدعوم والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين برئاسة وزارة المالية وعضوية جهات حكومية مختلفة من بينها مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط.

وقد وضحت المذكرة التفسيرية أن الملكية ورأس المال والعمل مقومات يتخلف عنها نوعان من النشاط أحدهما خاص والآخر عام ولذلك حرصت المادة (20) من الدستور على توكيد التعاون بين هذين النوعين وحددت هدفه وهو تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، ولقد أضيف إلى المادة وصف هذا التعاون بأنه «العادل» حتى لا يطغى أي من النشاطين المذكورين على الآخر، والعدل هنا أمر تقريبي لا يعني التعادل الحسابي أو المناصفة بينهما، فالمسألة متروكة للمشرع داخل هذا التحديد العام المرن، يقدر في كل مجال مدى تدخل الدولة بما يتفق وحالة البلاد ومقتضيات التوفيق بين الصالح العام ومصالح الأفراد، فيوسع نطاق النشاط العام مثلا في الأمور ذات الصلة الوثيقة بأمن الدولة أو أسرارها أو الاقتصاد القومي، في حين يوسع على النشاط الحر مثلا في الأمور التجارية وإشباع الحاجات العامة الجارية والمشرع هو الأمين على أداء هذه المهمة والقيام بهذا التقدير حسب منطق زمانه ومقتضيات الموضوع الذي يشرع له.

إن المسار الحكومي لا يحقق تطلعات وطموحات المواطنين ولا يتضمن حل صحيح وواقعي للقضايا الرئيسية للدولة، وعدم تعزيز القطاع الخاص ولا تحسين القطاع العام، وتعطيل المشاريع الملحة بسبب غياب التنسيق وضعف الرقابة الذاتية للحكومة والتأخر في اتخاذ القرارات المناسبة مما ساهم في تردي الأوضاع، وحيث أن في حال تأخير تنفيذها فإن تكلفتها سترتفع مما يؤدي إلى العجز في المبالغ المرصودة لتغطية تكاليفها.

كما أن هناك جهات حكومية تقوم بذات الهدف ومنها وزارات تم تفكيك قطاعاتها الى هيئات استنادا على تشريعات أقرت ولكن بعضها تعطلت والبعض الآخر فشل في تحقيق الغرض من إنشائها وهذا يؤكد المسار الخاطئ للحكومة في تطبيق قوانين الدولة والاستمرار بتعطيلها مما لا يدع مجالا للشك بفقدان التنسيق في الأعمال والربط والتداخل والتشابك بين الوزارات والجهات التابعة للحكومة وعدم حسم موضوع الازدواجية بالاختصاصات والقضاء عليها، وعلى سبيل المثال لا الحصر وبالرغم من أن ديوان الخدمة المدنية هو المختص قانونيا بالتنسيق بين مخرجات الجهات التعليمية والفرص المتاحة في القطاعات الحكومية وتخطيط القوى العاملة فيها إلا أن الجهات التعليمية تقوم بهذا الدور أيضا في تقصي احتياجات سوق العمل ولكل منها رؤيته الخاصة، وعلى سبيل المثال إن ديوان الخدمة المدنية طالب الجهات التعليمية بوقف التخصصات لعدم حاجة سوق العمل لها ووجود تخمة في تخصصات أخرى إلا أن وزارة التعليم العالي أدرجت هذه التخصصات للابتعاث في خطتها الحالية وبمبررات غير مقبولة وكان يجب أن توجه الاعتمادات المالية المخصصة للابتعاث الخارجي والمقدرة بـ 260 مليون دينار كويتي بطريقة مثلى ووفقاً لاحتياج سوق العمل، ومثلما تسببت الحكومة في خلق أزمة السكن التي أرقت وأرهقت الأسر الكويتية فأنها خلقت أزمة التوظيف ومازالت مستمرة وانما تفاقمت وازداد طلبات التوظيف دون التنسيق بين الوزرات المختلفة ولا معالجات جدية لتلك الأزمة والتي باتت تهدد مستقبل الشباب الكويتي، وقد عجزت الحكومة عن مواجهة هذه الأزمة وأثارها التي أدت إلى تدمير طموح الشباب وتحطيم آمالهم مما سوف يؤدى إلى ارتفاع مؤشر البطالة والاضرار بالمجتمع لعوامل عديدة ومنها عدم قدرة الحكومة على استيعاب الشباب وخلق جهات عمل جديدة لهم.

وفي الوقت الذي نجد فيه إعلانات طلب العمل للوافدين والاستعانة بهم تملأ الصحف الكويتية والعربية وتملأ السفارات، فإننا نجد إن سوق العمل الكويتي يوجب على المواطن انتظار دوره في ديوان الخدمة المدنية ومن ثم توزيعه على الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والتي يرفض معظمها قبول هؤلاء المرشحين من قبل الديوان.

بالرغم من وجود كفاءات كويتية شبابية قادرة على سد احتياجات سوق العمل ومتمكنة من ملأ شواغر الوافدين والمستشارين الذين تستعين بهم حكومة رئيس الوزراء المستجوب، والذي لم يضع حدا لتجاوزات وزراءه في هذه التعيينات رغم العلم باستياء الشارع الكويتي من هذه التعيينات والمطالبات المتكررة بوقف الاستعانة بالوافدين واستبدالهم بالشباب الكويتي الذي ينتظر دوره في تعيينات ديوان الخدمة المدنية.

ووفقا للبيانات الحكومية للسنة المالية 2016/2017 بخصوص السكان والقوى العاملة، في 2015/12/31 بلغ إجمالي عدد السكان 4،239،006 نسمة، منهم 1،307،605 كويتي بنسبة 31% من إجمالي السكان في الدولة.

ووفقا للبيانات الإحصائية المشار إليها يتبين لنا أن عدد الوافدين داخل قوة العمل (حكومي وغير حكومي) بلغ 2،138،163 نسمة منهم 17،498 متعطلين عن العمل، بينما عدد الكويتيين داخل قوة العمل (حكومي وغير حكومي) بلغ 435،904 نسمة منهم 11،670 متعطلين عن العمل.

إضافة إلى الاختلالات التي ذكرت والمتعلقة بالتركيبة السكانية وسوق العمل مازالت الحكومة تقوم بتقدير احتياجات أصحاب الأعمال من العمالة بناء على التقدير الشخصي دون وجود ألية ثابتة لتقدير الاحتياج العمالي للمنشآت التجارية المختلفة الامر الذي يؤدي الى اختلاف تقدير عدد العمالة في نفس النشاط التجاري بين أصحاب العمل رغم وجود نصوص قانونية تلزم ذلك، حيث أن أحد أبرز أسباب تجارة الإقامة وارتفاع عدد العمالة الهامشية في السوق الكويتي هو استمرار عدم وجود لائحة منظمة لتقدير الاحتياج العمالي.

سياسة الحكومة المعمول بها طالت العديد من المخالفات وأبرزها استمرار مخالفة قوانين الدولة وتعطيل بعضها نتيجة تراخي أو إهمال سواء كان عن قصد أو دون قصد ولكن تكرار مخالفات واستمرارها لها آثار وترتيبات سلبية تبين أن الحكومة تعتبرها ممارسات اعتيادية لذا يوجب علينا تحريك المسؤولية والمحاسبة السياسية في مواجهة التجاوزات والمخالفات المتراكمة والتي مازالت مستمرة، وكذلك بسبب سياسة الحكومة غير الواضحة والتراخي مع بعض القياديين في الجهات الحكومية أدى إلى الاستمرار في سوء الأوضاع وفساد بعض الإدارات ومنهم من ساهم باستمرار الفساد وقد تجاهلت الحكومة العديد من الملاحظات والمخالفات والتي تم رصدها من قبل الجهات الرقابية، وعلى سبيل الاستشهاد فإن مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الوزراء المستجوب هو الذي يعين القيادات في الوظائف العامة والتي هي بالأساس تكليف وجدت لخدمة وطنية وليست تشريف للمعينين والمكلفين بها كما نصت المادة (26) من الدستور (الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي بينها القانون) وليس هذا فقط بل نجد إن حكومة رئيس الوزراء المستجوب لم تراع الاختصاصات بالتعيينات، انما نجدها تجاهلت هذا الأمر وتداخلت الاختصاصات فعينت من غير ذوي الاختصاص بمختلف الجهات الحكومية وبالأخص في الهيئات التي استحدثت مؤخراً، مما تسبب بإعاقة العمل، وأحدث خللا في مبدأ العدالة والمساواة، بالرغم من توافر كفاءات وطنية ذات اختصاص وخبرة قادرة على التنفيذ بأقصى درجة من المهنية والشفافية والكفاءة، مما يشير إلى أن بعض تلك التعينات طاردة للكفاءات ومخالفة للغرض من انشاء تلك الهيئات والإضرار بالمصلحة العامة للدولة وأموالها.

وعلى الرغم من تكرار الملاحظات والمخالفات المذكورة في التقارير المعتمدة

النائبان المويزري و العدساني يتجهان الى مكتب الغانم لتقديم الاستجواب

- بعض الجهات الحكومية حققت أرباحا بقيمة 20 مليار دينار ولم ترحلها لخزينة الدولة
- العجز عن توفير وظائف للكويتيين العاطلين عن العمل وعدم مراعاة الاختصاصات
- تعيين قياديين تدور حولهم شبهات فساد وترك آخرين في مناصبهم رغم إحالتهم للنيابة
- تقديم مشاريع قوانين دون دراسة والتراجع عنها بعد إقرارها وإثبات فشلها أو مخالفتها للمعاهدات الدولية